



Distr.
GENERAL

A/40/963
3 December 1985
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون
البند ٩٠ من جدول الاعمال

الحالة الاجتماعية في العالم

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد بول - ديزيرييه كابور (بوركينافاسو)

أولا - مقدمة

١- قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٣ ، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الأربعين البند المعنون :

"الحالة الاجتماعية في العالم :

"(أ) الحالة الاجتماعية في العالم : تقارير الأمين العام ؛

"(ب) المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الأعمال التامة لجميع حقوق الانسان : تقرير الأمين العام "

وأن تحيله الى اللجنة الثالثة .

٢- ونظرت اللجنة الثالثة في البند مع البنود ٨٩ و ٩١ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ في جلساتها ١٦ الى ٢٣ و ٣٠ و ٣٧ و ٥٥ و ٥٦ المعقودة في ١٨ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٨ تشرين

الأول/أكتوبر و ٤ و ١١ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ويرد سرد لمناقشة اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.3/40/SR.16 الى 23 و 30 و 37 و 55 و 56) .

٣- وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفرع بء من الفصل الخامس (A/40/3)^(١) ؛

(ب) المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الأعمال التام لجميع حقوق الانسان : تقرير الأمين العام (A/40/513) و (Corr.1) ؛

(ج) المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الأعمال التام لجميع حقوق الانسان : دراسة أعدها الأمين العام (E/CN.4/1985/10 و Add.1 و 2) ؛

(د) الحالة الاجتماعية في العالم : تقرير الأمين العام ، المعد وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٤/٣٧ (E/CN.5/1985/2/Rev.1) ؛

(هـ) الحالة الاجتماعية في العالم : مذكرة من الأمين العام (A/40/643) ؛

(و) رسالة مؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة (A/40/342-E/1985/119) ؛

(ز) رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة بشأن الوثيقة (A/40/458-E/1985/135) A/40/342-E/1985/119 ؛

(١) سيصدر بوصفه : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٣ (A/40/3/Rev.1) .

(ح) رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من ممثلي
استراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايرلندا ،
ايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، والدانمرك ، والسويد ،
وفرنسا ، وكندا ، ولكسمبرغ ، والمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، ونيوزيلندا ،
وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، بشأن الوثيقة
A/40/342-E/1985/119 (A/40/489-E/1985/143) ؛

(ط) رسالة مؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل
الدائم بالنيابة لبيرو لدى الامم المتحدة (A/40/544) .

٤- وفي الجلسة ١٦ ، المعقودة في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ، أدلى وكيل الامين
العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومدير شعبة التحليل والسياسات عموما
بادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ببيانين استهلاليين .

ثانيا - النظر في مشاريع القرارات

الف - مشروع القرار A/C.3/40/L.13 و Rev.1

٥- في الجلسة ٣٠ ، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار (A/C.3/40/L.13) عنوانه " تعزيز دور
الامم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية " ، كان مقدا من بولندا وجمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، ونصه كما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي الذي
يستند الى ميثاق الامم المتحدة والذي أعلن رسميا في ١١ كانون الاول/ديسمبر
١٩٦٩ ،

" واذ تشير أيضا الى قراراتها ٢٥٤٣ (د-٢٤) المؤرخ في ١١ كانون
الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، و ٥٩/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩
و ٤٠ / المؤرخ في / ١٩٨٥ بشأن تنفيذ إعلان التقدم
والتنمية في الميدان الاجتماعي ،

"وإذ تشير كذلك الى قراراتها ٣٢٠١ (د١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقة بالقيام بنظام اقتصادى دولي جديد ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، و ٤٨/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التنمية الاجتماعية في العالم ،

"وإذ تلاحظ قراراتها بشأن المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ،

"وإذ تلاحظ أيضا القرارات بشأن السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام التي اتخذها مؤتمر الامم المتحدة للسنة الدولية للشباب ،

"وإذ تحيط علما بقرارها ٢٥/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن مسألة الشيخوخة ،

"وإذ تشير الى قرارها ٢٦/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن عقد الامم المتحدة للمعوقين ،

"وإذ تشير الى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي رجت فيه من الامانة العامة للامم المتحدة ، في جملة أمور ، القيام على أساس منتظم باعداد دراسات استقصائية واسقاطات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي ،

"وإذ تضع في اعتبارها قراراتها ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٥٤/٣٧ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

"وإذ تضع في اعتبارها قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠ (د-٣) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ بشأن اللجنة الاجتماعية ، و ٨٣٠ (د-٣٢)

المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٦١ بشأن تعزيز عمل الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي ، و ١١٣٩ (د-٤١) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٦ الذي اعتمد فيه الولاية والتسمية الحاليتين للجنة التنمية الاجتماعية ،

"وقد نظرت في تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

"وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم اليوم تتدهور بسرعة ،

١- تلاحظ بقلق بالغ أن المثل العليا لاعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي والاهداف والغايات الانمائية الشاملة التي اعتمدت وأعيدت تأكيدها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث لم تتحقق حتى الآن ؛

٢- تؤكد من جديد أن الجوانب والاهداف الاجتماعية للتنمية هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة ؛

٣- تؤكد من جديد الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير فعالة تستهدف مواصلة تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

٤- تشدد على أهمية اجراء تحليلات وتبادل المعلومات بشأن المشاكل الاساسية للتنمية الاجتماعية ، من أجل وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من تدابير السياسة في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ومنع الجريمة ورفاهية الاطفال وإتاحة فرص متساوية للمعوقين والمسنين ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٥- تطلب الى الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير تستهدف تحسين الأحوال الاجتماعية وتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

"٦- تلاحظ دور لجنة التنمية الاجتماعية في ميدان التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ؛

"٧- تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى القيام في دورته لعام ١٩٨٦ بالنظر في الطرق والوسائل القائمة لزيادة تعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية وتحسين عملها".

٦- وفي الجلسة ٣٧ ، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار منقح (A/C.3/40/L.13/Rev.1) عنوانه "تحسين دور الامم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية" ، كان مقدا من بولندا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

٧- وفي الجلسة نفسها ، نقح ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، شفويا ، الفقرة ٧ من المنطوق بالاستعاضة عن عبارة " دورته لعام ١٩٨٦ " بعبارة "دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٦" .

٨- وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/40/L.13/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا ، بدون تصويت (انظر الفقرة ١٧ ، مشروع القرار الاول).

باء - مشروع القرار A/C.3/40/L.19

٩- في الجلسة ٣٠ ، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل يوغوسلافيا مشروع قرار (A/C.3/40/L.19) عنوانه " المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الأعمال التام لجميع حقوق الانسان " ، كان مقدا من بنغلاديش ، وبولندا ، والجزائر ، والجمهورية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والصين ، والعراق ، وقبرص ، وكوبا ، ومدغشقر ، والمكسيك ، ويوغوسلافيا ، وكذلك الهند ، ثم انضمت اليها بعد ذلك اليمن ، ومصح شفويا بداية الفقرة ٤ من المنطوق ليصبح نصها كما يلي : "تقرر أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الرابعة والاربعين ... " .

١٠- وفي الجلسة ٣٧ ، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، نقح ممثل يوغوسلافيا شفويا ، مشروع القرار على النحو التالي :

(أ) استعاض في الفقرة الثالثة من الديباجة عن عبارة " وكذلك في احترام جميع حقوق الانسان وكرامته " بعبارة " وفي الأعمال التام لجميع حقوق الانسان وكرامته " ؛

(ب) استعاض في الفقرة ٣ من المنطوق ، بعد عبارة " أن تواصل في دورتها الثانية والاربعين " ، عن عبارة " والدورات التالية لها " بعبارة " واذا رغبت ، في دوراتها الثالثة والاربعين والرابعة والاربعين والخامسة والاربعين " .

١١- وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/40/L.19 ، بصيغته المصححة والمنقحة شفويا، بدون تصويت (انظر الفقرة ١٧ ، مشروع القرار الثاني) .

جيم - مشروع القرار A/C.3/40/L.12 و Rev.1

١٢- في الجلسة ٣٠ ، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل يوغوسلافيا مشروع قرار (A/C.3/40/L.12) عنوانه " الحالة الاجتماعية في العالم " بالنيابة عن أعضاء مجموعة ال ٧٧ من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وكان نص الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار كما يلي :

"٣- تلاحظ بقلق بالغ استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ولاسيما في البلدان النامية التي تفاقم وضعها نتيجة للتقلبات الحادة في أسعار الصرف ، وارتفاع أسعار الفائدة ، والانخفاض الشديد في أسعار السلع الاساسية ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وزيادة الضغوط الحمائية ، والنقل العكسي للموارد من البلدان النامية ، وأعباء الديون الطاحنة ، وعملية التكييف التقييدي التي تطالب بها المؤسسات المالية والانمائية ، وانخفاض القيمة الحقيقية للمساعدة الانمائية الرسمية ، ونقص الموارد الشديد الذي تعاني منه المؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الاطراف " ؛

١٢- وفي الجلسة ٥٥ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل يوغوسلافيا مشروع قرار منقح (A/C.3/40/L.12/Rev.1) عنوانه " الحالة الاجتماعية في العالم " بالنيابة عن أعضاء مجموعة ال ٧٧ من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وكان نص الفقرة ٣ من مشروع القرار المنقح كما يلي :

٣- تعرب عن بالغ القلق إزاء الازمة الاقتصادية والتدهور الاقتصادي اللذين تعيّن على البلدان النامية مواجهتهما نتيجة الكساد البالغ في الاقتصاد العالمي الذي أدى الى توتر العلاقات الاقتصادية الدولية وتوسرا شديدا وأضعف العديد من أوجه التعاون الاقتصادي متعدد الاطراف " ؛

١٤- وفي الجلسة ٥٦ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، أجرى ممثل يوغوسلافيا، بعد تبادل للآراء ، مزيدا من التنقيحات الشفوية لمشروع القرار نيابة عن مقدميه وذلك بالاستعانة عن الفقرة ٣ من المنطوق في النص المنقح بالفقرة ٣ من منطوق الوثيقة A/C.3/40/L.12 (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) .

١٥- وفي الجلسة نفسها أعلن ممثل ادارة الشؤون المالية أن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار مالية في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

١٦- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/40/L.12/Rev.1 ، بصيغته المدخل عليها مزيد من التنقيحات الشفوية ، وذلك بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ١٧ ، مشروع القرار الثالث) .

شالسا - توصيات اللجنة الثالثة

١٧- توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الاول

تحسين دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي الذي يستند الى
ميثاق الأمم المتحدة والذي أعلن رسميا في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ (٢) ،

(٢) انظر القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤) ، المرفق .

وإذ تشير كذلك الى قراراتها ٢٢٠١ (د١ - ٦) و ٢٢٠٢ (د١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٤٨/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التنمية الاجتماعية في العالم ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ تلاحظ قراراتها بشأن المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ،

وإذ تلاحظ أيضا القرار ١٤/٤٠ المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بشأن السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام ، الذي اتخذته مؤتمر الامم المتحدة العالمي للسنة الدولية للشباب (٣) ،

وإذ تحيط علما بقرارها ٢٥/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن مسألة الشيخوخة ،

وإذ تشير الى قرارها ٢٦/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن عقد الامم المتحدة للمعوقين ،

وإذ تشير الى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي رجت فيه من الامانة العامة للامم المتحدة ، في جملة أمور ، القيام على اساس منتظم باعداد دراسات استقصائية واسقاطات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٤/٣٧ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

(٣) انظر القرار ٢٢/٣٩ ، الفقرة ٢ .

وإذ توضع في اعتبارها قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠ (د-٢) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ المنشع للجنة الاجتماعية دائمة ، و٨٣٠ ياء (د-٢٢) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٦١ بشأن تعزيز عمل الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي ، و ١١٣٩ (د-٤١) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٦ الذي اعتمد فيه الولاية والتسمية الحاليتين للجنة التنمية الاجتماعية ،

وإذ تشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ والمعنون "سير أعمال لجنة التنمية الاجتماعية" ،

وإذ توضع في اعتبارها مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أعمال اللجنة في أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٥ ،

وقد نظرت في تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم (٤) ،

وإذ تلاحظ مع القلق انه على الرغم من الانتعاش والنمو الجاريين في بعض الدول ، فان الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة كان له أثر سلبي عميق على اقتصادات الكثير من البلدان ،

١- تلاحظ بقلق أن مثل إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي والاهداف والغايات الانمائية الشاملة التي اعتمدت وأعيد تأكيدها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث لم تتحقق حتى الآن ؛

٢- تؤكد من جديد أن الجوانب والاهداف الاجتماعية الاقتصادية للتنمية هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة ؛

(٤) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.2 .

٣- تؤكد من جديد الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير فعالة تستهدف مواصلة تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

٤- تشدد على أهمية اجراء تحليلات للمشاكل الاساسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتبادل المعلومات بشأنها ، من أجل وضع وتنفيذ تدابير للسياسة في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ، ومنع الجريمة ، ورفاهية الاطفال ، وإتاحة فرص متساوية للمعوقين والمسنين ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية ، وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٥- تطلب الى الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير تستهدف تحسين الاحوال الاجتماعية وتحقيق الاهداف الرئيسية المحددة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ؛

٦- تلاحظ دور لجنة التنمية الاجتماعية في ميدان التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ؛

٧- تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى القيام في دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٦ بالنظر في الطرق والوسائل الحالية لتحسين عمل اللجنة .

مشروع القرار الثاني

المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراراتها ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٥٥/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٢٤/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وبمقرره ٣١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، فضلا عن قرار لجنة حقوق الانسان ٤٤/١٩٨٥ المتخذ في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ ،

وإذ تؤكد من جديد أن المشاركة الشعبية في جميع قطاعات الحياة العامة ، بما فيها مشاركة العمال في الإدارة والإدارة الذاتية للعمال في البلدان التي يوجد فيها هذان النظامان ، تشكل عاملا هاما في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفي الأعمال الشام لجميع حقوق الانسان وكرامته ،

١- تحيط علما بالدراسة التي أعدها الأمين العام (٥) ؛

٢- تدعو الحكومات والأجهزة والوكالات المتخصصة المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أن تحيل إلى الأمين العام تعليقاتها على الدراسة ؛

٣- ترجو من لجنة حقوق الانسان أن تواصل في دورتها الثانية والأربعين ، وإذا رغبت ، في دوراتها الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين والخامسة والأربعين ، النظر في مسألة المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في الأعمال الشام لجميع حقوق الانسان ، وأن تبلغ الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بنتائج هذا النظر ؛

٤- تقرر أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الرابعة والأربعين في إطار البند المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم تحت البند الفرعي المعنون "المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الأعمال الشام لجميع حقوق الانسان" .

مشروع القرار الثالث

الحالة الاجتماعية في العالم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٥٤/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٣٣٠١ (د١ - ٦) و ٣٣٠٢ (د١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٣٨١ (د - ٣٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميشاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، و ١٩٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي أيدت فيه برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (٦) ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ،

وإذ تضع في اعتبارها قراراتها ١٤/٤٠ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ و ١٧/٤٠ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بشأن السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلم وبشأن سبل الاتصال بين منظومة الأمم المتحدة والشباب ومنظمات الشباب ،

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وإذ تسلّم بأن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يقومان على أساس احترام كرامة الانسان وقدره ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان ، على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل للفوائد المحققة منها ، وأنه ينبغي زيادة سرعة التنمية في البلدان النامية ككل زيادة كبيرة من أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق هذا الهدف ،

وإذ تضع في اعتبارها أن أوجه الاجحاف والاختلال القائمة في النظام الاقتصادي الدولي توسّع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مما يشكل عائقا رئيسيا لتنمية البلدان النامية ويؤثر تأثيرا ضارا على العلاقات الدولية وعلى تعزيز السلم والامن العالميين ،

وإذ تدرك أن لكل بلد الحق السيادي في أن يعتمد بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الانسب ، وأن لكل حكومة دورا أساسيا في ضمان التقدم الاجتماعي والرفاهية لشعبها ،

وإذ تؤكد من جديد أن النمو الاقتصادي يجب أن تواكبه تغيرات نوعية وهيكلية وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ تدابير لضمان المشاركة الفعالة لجميع الشعوب في اعداد وتنفيذ سياساتها الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

واقتناعا منها بالضرورة الملحة للقضاء سريعا على الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والتمييز العنصري بجميع أشكاله ، والفصل العنصري ، والارهاب بكافة أشكاله ، والعدوان ، والاحتلال الاجنبي والسيطرة الاجنبية ، وجميع أشكال عدم المساواة بين الشعوب واستغلالها واستعبادها ، التي تشكل عقبات رئيسية في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي طريق تعزيز السلم والامن العالميين ،

وإذ تؤكد من جديد وجود الترابط بين السلم ونزع السلاح والتنمية ومن ثم الحاجة الملحة الى وقف سباق التسلح ، وبالتالي الافراج عن موارد قيّمة يمكن استخدامها من أجل تنمية البلدان النامية ويمكن أن تساهم في تحقيق الرفاهية والرخاء للجميع ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن المسؤولية الأساسية عن تنمية البلدان النامية إنما تقع على عاتق هذه البلدان نفسها ، وأن التزام البلدان الأخرى بدعم هذه الجهود له أهمية حيوية في تحقيق هذا الهدف ،

وقد نظرت في "تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم" (٧) ،

١ - تحيط علما بتقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ؛

٢ - تحيط علما أيضا بالنتائج التي توصلت إليها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة والعشرين (٨) ؛

٣ - تلاحظ بقلق بالغ استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ولاسيما في البلدان النامية التي تفاقم وضعها نتيجة للتقلبات الحادة في أسعار الصرف ، وارتفاع أسعار الفائدة ، والانخفاض الشديد في أسعار السلع الأساسية ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وزيادة الضغوط الحمائية ، والنقل العكسي للموارد من البلدان النامية ، وأعباء الديون الطاحنة ، وعملية التكيّف التقييدى التي تطالب بها المؤسسات المالية والانمائية ، وانخفاض القيمة الحقيقية للمساعدة الانمائية الرسمية ، ونقص الموارد الشديد الذى تعاني منه المؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الاطراف ؛

٤ - تلاحظ كذلك مع بالغ القلق أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ما زالت حرجة وتفاقمت نتيجة الكساد العالمي والمجاعة والجفاف والتصحر ؛

٥ - تدعو الى التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٢٩/٢٩ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ؛

(٧) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.2 .

(٨) E/1985/24-E/CN.5/1985/15 و Corr.1 .

٦ - تلاحظ بقلق بالغ بطء التقدم في تنفيذ اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي وفي بلوغ الاهداف والغايات الانمائية الشاملة التي اعتمدت وأعيد تأكيدها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٧ - تؤكد من جديد أن الجوانب والاهداف الاجتماعية للتنمية هي جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة وأن من الحقوق السيادية لكل بلد أن يقوم بحرية بتحديد وتنفيذ السياسات الملائمة للتنمية الاجتماعية في إطار خطته وأولوياته الانمائية ؛

٨ - تشدد على ما لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أهمية لتحقيق التقدم الاجتماعي ؛

٩ - تؤكد من جديد الحاجة الملحة الى تنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الواردة في اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، فضلا عن الحاجة الى تنفيذ الاهداف الاجتماعية - الاقتصادية المحددة في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ؛

١٠ - تشدد مرة أخرى على أن التقدم الاجتماعي - الاقتصادي العاجل للبلدان النامية يتطلب زيادة كبيرة في الدعم المالي المتعدد الاطراف والشائبي والمساعدة التكنولوجية المتطورة المقدمين لتعزيز الجهود الانمائية الوطنية في إطار الخطط الانمائية للبلدان النامية ؛

١١ - تطلب الى جميع الدول الاعضاء تشجيع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من تدابير السياسة تستهدف تحقيق الغايات والاهداف المحددة في إطار الخطط والاولويات الوطنية في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ومنع الجريمة ورفاهية الاطفال واتاحة فرص متساوية للمعوقين والمسنين ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية وادماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

١٢ - تطلب الى الاجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تعبئة الموارد اللازمة من أجل اتخاذ تدابير تستهدف تحسين الاحوال الاجتماعية وتحقيق الاهداف الرئيسية المحددة في اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ؛

.../...

١٣ - تطلب أيضا الى الدول الاعضاء أن تبذل جميع الجهود اللازمة للعمل على القضاء ، على نحو سريع وكامل ، على العناصر الرئيسية التي تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية ، مثل الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والتمييز العنصري بجميع أشكاله ، والفصل العنصري ، والارهاب بكافة أشكاله ، والعدوان ، والاحتلال الاجنبي ، والسيطرة الاجنبية ، وجميع أشكال عدم المساواة بين الشعوب واستغلالها ، وأن تقوم أيضا باتخاذ تدابير فعّالة لتخفيف التوترات الدولية ووقف سباق التسلح واعادة توزيع الموارد المحررة من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛

١٤ - ترجو من الامين العام أن يواصل رصد الحالة الاجتماعية في العالم بتمعق وبشكل منتظم ، وأن يقدّم التقرير الكامل التالي عن الحالة الاجتماعية في العالم الى الجمعية العامة في عام ١٩٨٩ لتنظر فيه في دورتها الرابعة والاربعين ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١٥ - ترجو أيضا من الامين العام أن يأخذ في الاعتبار ، لدى اعداد التقرير التالي عن الحالة الاجتماعية في العالم ، ملاحظات الدول الاعضاء بشأن تقرير عام ١٩٨٥ فضلا عن النتائج التي توصلت اليها لجنة التنمية الاجتماعية والواردة في التقرير المقدم عن دورتها التاسعة والعشرين ؛

١٦ - ترجو كذلك من الامين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة لتأمين نشر التقارير المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم على نطاق واسع ؛

١٧ - تدعو أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة الى التعاون بشكل كامل مع الامين العام في اعداد التقارير المقبلة وذلك باتاحة جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمجال تخصص كل منها ؛

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الرابعة والاربعين البند المعنون "الحالة الاجتماعية في العالم" .
